المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: السياسات التنموية في إقليم كوردستان بعد عام 2006
اسم الكاتب: أ.م.د. عمار سعدون سلمان البدري، بنين سعد صافي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/6595
تاريخ الاسترداد: 2026/06/09 07:25 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

السياسات التنموية
في إقليم كوردستان بعد عام ٢٠٠٦

أ.م.د عمار سعدون سلمان البدري
كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية
ammartt@uomustansiriyah.edu.iq

بنين سعد صافي
كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية
baneensaad@uomustansiriyah.edu.iq

تاريخ الاستلام :٢٠٢٣/٦/٩ تاريخ القبول:٢٠٢٣/٧/٢٥ تاريخ النشر:٢٠٢٣/٩/١

يعد موضوع التنمية من المواضيع الحديثة والمهمة في مجال السياسة العامة ,لما له من تأثير في عملية التطور الديمقراطي والاستقرار السياسي والامن المجتمعي في دول العالم، فالتنمية هي ضمان لتطور مستمر وفاعل اذا ما قام صانعو السياسات العامة بوضع السياسات التنموية المناسبة و الحكيمة القادرة على تسخير الموارد لخدمة افراد المجتمع فان ازدهار التنمية البشرية المستدامة في دولة ما هي ترجمة لهذه السياسة والخطط والبرامج التي تضعها الدولة لخدمة الانسان ورفع مستويات الرفاهية لتلك الدولة، وتعد التنمية البشرية المستدامة هي اساس جميع اساليب التنمية لأنها تبدأ بالإنسان الذي يعد هدفها وغايتها لذلك فان تطوير الانسان والاهتمام به ينعكس على مجمل مجالات التنمية ,وهذا ما ينعكس بشكل ايجابي على المجتمع ككل .

إن معرفة وإدراك أهمية الدور الذي تؤديه السياسات التنموية في حياة الفرد والمجتمع لا يمكن اغفاله، لاسيما في الوقت الحاضر، إذ إن تنمية الفرد لم تعد تقتصر على الجانب الاقتصادي وزيادة دخله القومي، وإنما اتسعت لتشمل الجانب الاجتماعي والسياسي، وعدم اقتصارها على تلبية ضروريات الحياة، بل أصبحت تهدف الى تطوير قدرات الفرد على الابتكار والابداع في مختلف المجالات والاعتماد على الذات في النهوض بالواقع، فأصبحت هناك مؤشرات عالمية معتمدة لقياس مدى تطور وتقدم مؤسسات النظام السياسي من عدمه، ومدى تحقيقه للتنمية على كافة الأصعدة، من خلال نسبة انجاز تلك المؤسسات للخطط والمشاريع التي تدخل في سياق السياسات التنموية، التي تندرج ضمنها السياسات الاجتماعية)تعليمية –صحية

–سكانية(، سياسات اقتصادية)تجارية –مالية –نقدية(، وإصلاحات سياسية، وبالتالي ادراج ذلك النظام ضمن الأنظمة السياسية ذات الإنجاز التنموي المرتفع .

إن دراسة السياسات المتبعة من قبل نظام سياسي ما، هي التي تقودنا الى وجود تنمية حقيقية من عدمها، فمن المؤكد أن غياب أعمال العنف والشغب ناتجة عن الرضا العام عن السياسات المطبقة، فالسياسات التنموية هي نتاج وجود نظام سياسي فعال وقادر على تلبية مطالب وطموح الشعب ومن ثم استقراره السياسي، في عام ١٩٩٢ تشكل اقليم في شمال العراق سمي بإقليم كوردستان العراق ، وبعد عام ٢٠٠٣ تم الاعتراف الرسمي بهذا الاقليم من قبل النظام السياسي الجديد في العراق، وتمت الاشارة الى هذا الاعتراف في قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، وفي دستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥، وفي عام ٢٠٠٦ تم تشكيل حكومة جديدة في العراق و الفترة التي تلت عملية تشكيل الاقليم حاولت الحكومات المتعاقبة فيه ان تنهض بواقعه التنموي، فأخفقت في بعض الجوانب ونجحت في اخرى .

ان عملية صنع السياسات التنموية عملية معقدة تمر بعدة مراحل وهذه العملية تتخذ أشكالاً وصوراً مختلفة فهي تختلف من دولة الى اخرى بسبب اختلاف النظام السياسي في المقام الاول وكذلك طبيعة الحكم في هذه الدولة ديمقراطي او غير ديمقراطي وكذلك تختلف من مدة الى اخرى فكل زمن يتطلب سياسة معينة ,لذلك فان عملية صنع السياسات التنموية تشمل العديد من التغيرات والمؤثرات وعوامل الضغط ,وهذه الدرجة من التعقيد والاتساع والتنوع تأتي نتيجة شمولها على عمليات التخطيط والبرمجة واعداد واتخاذ القرارات لذلك فأنَّ هذه الدراسة سوف تركز على التجربة التنموية وسياساتها في اقليم كوردستان العراق وسوف نتناول دراسة مجمل الانجازات والمعوقات التنموية وطبيعة الحقوق التي اكتسبتها في ظل الحكومات المتعاقبة على إدارة الدولة العراقية.

نظراً لما تتصف به التنمية من خصائص الشمولية، حيث أنها لا تهتم بمجال معين دون غيره، فهي تجد في العمل الإنمائي تشابكاً وتأثيراً متبادلاً بين مجالات التنمية المختلفة، فالتنمية الاقتصادية يكون لها تأثير على التنمية الاجتماعية، والتنمية الصناعية تؤثر سلباً على التنمية

في المجال البيئي، لذا يجب أن تكون العملية التنموية متكاملة ومتوازية بين المجالات المتعددة للتنمية، وهذا التشابك أيضاً ينصرف وبصورة بديهية على الاهداف الإنمائية السبعة عشر التي أقرتها الأمم المتحدة عام ٢٠١٥ للوصول إلى سبيل حل لمشاكل الدول المتفاقمة باطراد وعلى كافة المستويات، ولدى تطبيق المبدأ الذي يعد التنمية أسلوباً تعتمده الدول لحل مشاكلها لما تشتمله على خطط مسبقة من أجل الوصول إلى أهداف معينة للخروج من الواقع إلى ما يجب أن يكون.

بعد الاطلاع على مفهوم التنمية والسياسات التنموية تبين بأن المحرك الأساسي لتطوير المجتمع هو دور صانع القرار السياسي لما له من اهمية في تطوير المجتمع، كلما كانت المصلحة العامة متقدمة على مصلحته الشخصية سوف نلاحظ تطوراً بالمجتمع اما اذا كان صانع القرار يقدم مصالحه الشخصية على مصلحة الشعب هنا سوف يدمر المجتمع، وبالتالي فإن كل بلد به خيرات وثروات طبيعية يجب ادارتها بالطريقة الصحيحة لكي ينهض المجتمع وذلك باستخدام سياسة عامة تنموية رشيدة تصنع بعقلانية لكي تنجح الخطوات التي بعدها باستخدام افضل السياسات المتاحة لصانع القرار باقل تكلفة واكثر منفعة، وهذا ما لاحظنا في إقليم كوردستان العراق على الرغم من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحد من تطور الاقليم الا انهم يحاولون بقدر الامكان تطوير المجتمع بالرغم من وجود بعض الاخفاقات لدى القطاعات المختلفة في الاقليم الا ان الجهود المبذولة واضحة مقارنة ببقية محافظات العراق، كما لاحظنا في قطاع الامن، فقد وضعت الأحزاب الكوردية خلافاتها جانباً من أجل المصلحة العامة، وهذا ساعد على استقرار المنطقة، كما تم تدريب قوات البيشمركة بشكل جيد ولهم خبرة في توفير الامن والاستقرار، إذ كان لاستتاب الأمن ونمو الاقتصاد انعكاسات إيجابية على باقي القطاعات الأخرى ومن بينها القطاع السياحي والخدمي، اما على مستوى قطاع الصحة فتعمل حكومة الإقليم على توفير المستلزمات الطبية والكوادر الصحية والتمريضية وكذلك زيادة عدد المستشفيات من اجل بناء مجتمع سليم خال من الأمراض، اما على مستوى قطاع التعليم فإن حكومة الإقليم اعتمدت على مجموعة معايير وذلك لضمان بيئة تعليمية جيدة من

خلال اجراء تغييرات في النظام التربوي كي يتلاءم مع التطورات الحاصلة في عصر التقدم، وكذلك تعمل على زيادة فرص العمل لدى الشباب للحد من الفقر والبطالة، وعلى الرغم من وجود المشاكل بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم لكن هناك بعض الإيجابيات التي ادت الى الاستقرار السياسي في الاقليم ووجود المؤشرات التي تدلنا بأن هناك تنمية وتطوراً في إقليم كوردستان العراق .

ومن النتائج التي توصلنا لها هي :

١- ان عمليه التنمية تعبر عن التفاعل بين ثلاثة عناصر اقتصادية وسياسية وبيئية، ومن اجل تحقيق تنمية مستدامة في إقليم كوردستان العراق فإنه من الضروري تفاعل تلك العناصر والتقائها على المستوى الفكري وعلى المستوى الواقعي.

٢- تعرف السياسة العامة بأَنَّها " تلك العمليات والاجراءات السياسية وغير السياسية التي تتخذها الحكومة بقصد الوصول الى اتفاق على تعريف المشكلة والتعرف على بدائل حلها وأسس المفاضلة بينها تمهيداً للاختيار البديل الذي يقترح اقراره في شكل سياسات عامة ملزمة تنطوي على حل مرضٍ للمشكلة " وبالتالي تنمية قدرات المجتمع وتطوره.

٣- اما السياسات التنموية فهي جزء من السياسة العامة حيث تقوم بتطوير ونمو قدرات المجتمع لكافة القطاعات وذلك باستخدام سياسة تنموية ناجحة هدفها الرئيس هو تطوير الفرد والمجتمع وتحقيق الاستقرار ولاكتفاء الذاتي .

٤- اقليم كوردستان مجتمع متنوع متعدد الثقافات والاديان ولديه الكثير من الموارد والخيرات الطبيعية التي تساعد على إقامة تنمية ناجحة بكافة القطاعات بالاعتماد على اصحاب القرار الكفوئين والذين هدفهم مصلحة المجتمع وليس مصالحهم الشخصية لإقامة سياسات تنموية ناجحة ورصينة للنهوض بالمجتمع والعمل على تطويره.

٥- ان المؤسسات الدستورية في إقليم كوردستان تنقسم الى مؤسسات رسمية (السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية)، ومؤسسات شبه رسمية (احزاب سياسية وجماعات الضغط ومنظمات

المجتمع المدني والرأي العام) لعبت دوراً رئيساً في صنع السياسات العامة من خلال نوابها في البرلمان .

٦- كان للأحزاب السياسية الكوردية دور في تخطيط وصنع السياسات التنموية في إقليم كوردستان وهذا واضح في برامج الاحزاب ومنهجهم الانتخابي هدفهم هو تطوير المجتمع الكوردي ونمو قدراته .

٧- كما ان للاستثمار الأجنبي المباشر دوراً في تنمية المجتمع على الرغم من انه يبحث عن القطاعات المربحة والسهلة وقطاعات سريعة لاسترداد الأموال الا انه حدث تطوراً في قطاع العقارات والسكن والقطاع التجاري وكذلك في بناء المولات .

٨- ان اقليم كوردستان يتميز باستقرار امني افضل بكثير من محافظات عراقية اخرى، وان الاستقرار الامني كان قد وفر بيئة مناسبة للتشجيع على الاستثمار وازدياد في فرص العمل لدى الشباب.

٩- عملت حكومة إقليم كوردستان على الاهتمام بالقطاع السياحي وجعلته مصدراً هاماً من مصادر الثروة.

١٠- كما تم استخدام سياسات تنموية عالجت بها مشكلة الخدمات وبذلك وفرت الطاقة الكهربائية وتأمين المياه الصالحة للشرب وعالجت مشكلة السكن .

١١- كما تحاول جاهدة ان ترفع من مستوى الصحة والتعليم من خلال وضع خطط وسياسات تنموية من اجل تحقيق مستوى من الرفاهية للمواطنين .

١٢- اما الفقر فإن إقليم كوردستان يشهد انخفاضاً في نسبة الفقر مقارنة بباقي محافظات العراق كما حاولت معالجة مشكلة البطالة عن طريق توفير فرص العمل لدى الشباب وخاصة في القطاع الخاص.

١٣- هناك جملة من التحديات (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمؤسسية والبيئية) التي تقف حائلا دون تحقيق التنمية وهذه التحديات تؤثر في مسار وتوجهات السياسات التنموية، الا ان حكومة الاقليم تحاول جاهدة ان تقف امام هذه التحديات لإكمال العملية التنموية.

١٤- مستقبل اي سياسات تنموية يعتمد على مجموعة من العوامل المؤثرة سواء على الصعيد السياسي او الاقتصادي والامني والاجتماعي، الا ان تأثير تلك العوامل يتفاوت من عامل الى اخر حسب طبيعة التأثير ان كان إيجابياً او سلبياً، إذ أن مستقبل السياسات التنموية في إقليم كوردستان العراق ممكن ان يكون إيجابياً ويفترض هذا المشهد استمرار المساعي الحكومية لتطوير السياسات التنموية في إقليم كوردستان، اما ان يكون المشهد البقاء على الوضع الراهن لطيلة المدة المقبلة، اما ان يكون سلبياً، ويفترض هذا المشهد توقف السياسات التنموية في الاقليم ووقوفها عند نقطة معينة بسبب ضخامة الأحداث والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدها العراق.